

المأزق الاربعة و «الازمة الدائمة»

لقد اقتصرنا، في الفصلين الآخرين، على تحليل الوضعية الداخلية لنظام تعليمينا، مركزين على النتائج التي أسفر عنها، حاصرين مجال بحثنا فيما تم إنجازه في إطار «البادئ» الاربعة التي كانت، وما تزال، تشكل، في آن واحد، الأساس الرئيسية، والاهداف العامة، التي تقوم عليها — أو من أجلها — سياستنا التعليمية منذ الاستقلال إلى اليوم.

وإذا كنا قد أبرزنا خلال العرض كثيراً من ثغرات هذه «السياسة التعليمية»، مؤكدين بواسطة الإحصائيات الرسمية على ضالة نتائجها، حتى بالنسبة للحاجيات جهازنا التعليمي نفسه، ومتطلبات تطوره الداخلي، فإن الصورة لا تكتمل الا بالنظر الى هذه السياسة من خلال بعديها الاجتماعي وال زمني: نقصد بذلك امتداد آثارها الى واقعنا الاجتماعي الراهن من جهة، وانعكاساتها على المستقبل، مستقبل الأجيال الحالية والمقبلة، من جهة ثانية.

والحق ان أي عمل في ميدان التربية والتعليم إنما تتحدد قيمته من خلال تأثيره المباشر، وأنعكاساته القرية والبعيدة، على الحياة العامة بمختلف

مرافقها ، حاضراً ومستقبلاً . وإذا كان مجال هذه الدراسة لا يتسع لعملية ملاحقة واسعة ومفصلة لأثار تعليمنا الرأهن في مختلف مرافق حياتنا ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتاثير هذه المرافق نفسها في سيره وتطوره هو نفسه — الشيء الذي يتطلب تعاون باحثين مختصين في ميادين مختلفة — فلا أقل من اعطاء وصف مونوغرافي ، أولى ، ينخذ الميدان التعليمي قاعدة انطلاقه . إن مهمتنا هنا ، ستكون ، آذن ، محدودة بحدود أهداف « سياستنا التعليمية » — أو مبادئها — الاربعة : التعميم ، التعریب ، التوحید ، المغیرة .

* * *

أن أول ما يواجهنا عند تصفح واقعنا الاجتماعي ، من زاوية العمل التربوي والتعليمي ، هو ذلك الانتشار الواسع والمتدهل لللامية في مختلف فئات الاعمار التي يتشكل منها مجموع سكان البلاد ، الشيء الذي يجعل المغرب يأتي في مقدمة البلاد المختلفة التي تعاني من نقص خطير في التعليم . وإذا كان انتشار الامية في صفوف الكبار (شيوخاً وكهولاً ، نساء ورجالاً) يمكن ارجاعه إلى مخلفات عهد الحماية والاستعمار ، فإن عهد « الحرية والاستقلال » لم يشهد أي مجهود جدي متواصل للتخفيف من حدة هذا المشكل ، بل أنه على العكس من ذلك ، قد تركه يزداد استفحالاً ليعم مواليد الاستقلال وشبابه .

وإذا كانت الإحصائيات الدقيقة تعوزنا في هذا الصدد ، فإنه من الممكن تصور مدى هول المشكل إذا تذكرنا ما قلناه سابقاً ، من أن مدارسنا الابتدائية لم تكن تضم طيلة الثمانين عشرة سنة الماضية على استقلال بلادنا ، سوى ثلث البالغين سن القراءة ، فضلاً عن نسبة الضياع الهائلة التي ظل تعليمنا يعاني منها باستمرار . إن ذلك يعني أن ما لا يقل عن 70% من السكّان المغاربة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و 24 سنة هم اليوم أميون ،

لا يعرفون الكتبة والقراءة ، الشيء الذي يرفع نسبة الأمية في صفوف الشعب المغاربي ، إلى ما لا يقل عن 85٪ (وهي نسبة تصل في المناطق التروبة إلى 95٪ أو أكثر) .

على أن المشكل لا ينحصر — عندنا — في « الأمية » فقط ، بمفهومها التقليدي ، بل انه يتجمس بشكل مريع في أوساط الذين سبق لهم ان ثالوا نصيباً ما من التعليم ، سواء في المدارس الابتدائية او الثانوية . نقصد بذلك ظاهرة خطيرة نلمسها في أوساط مختلف الفئات « المتعلمة » : ظاهرة « العودة إلى الأمية » .

وإذا كنا في هذا الميدان ، كما في ميادين أخرى ، نفقد إلى دراسات ميدانية ، وابحاث علمية دقيقة ، فإنه بالامكانأخذ فكرة عامة ، عن هذه الظاهرة الخطيرة ، اذا تذكّرنا ما قلناه قبل بصدق انتاجية تعليمنا ، منى المرحلتين الابتدائية والثانوية . لقد سبقت الاشارة إلى ان ما لا يقل عن ثلثي (2/3) تلامذة الابتدائي ينفرون عن الدراسة عند قسم الشهادة الابتدائية او قبله . و واضح ان مصير هؤلاء ، مصيرهم المحظوم ، هو العودة إلى الأمية . اضف إلى ذلك العدد الهائل من التلامذ الذين يضيّعون في مختلف سنوات المرحلة الثانوية ، ينقطعون عن الدراسة او يطربدون ، وهم أشباه المتعلمين ، والذين لا يلبثون ان يعودوا بعد بضع سنين ، إلى مخيم الاميين ، مخيم البطالة والتشريد واليأس والانحراف ..

ليس هذا وحسب ، بل ان الفالبية العظمى من المتخريجين من مدارسنا — الثانوية والعلية — والذين يستغلون في مختلف مراحل الوظيفة العمومية ، في التعليم او في الادارة او في المرافق الاجتماعية والاقتصادية ، يعودون ، هم ايضاً ، بشكل او باخر ، إلى ما يشبه الأمية ، اذ لا يبقى لديهم ، نظراً لانقطاعهم كلية عن عالم الثقافة والمعرفة ، الا ذلك الجزء من « العادات والخبرات » الذي

يمكنهم من القيام بأعمالهم الروتينية الآلية ، وكانهم مجرد آلات ... آلات رديئة الصنع ، تركت دون صيانة أو رعاية ! .

ان لجوئنا ، غداة الاستقلال ، الى ملء الوظائف التي تركها الفرنسيون شاغرة ، او ادى الى احداثها تطور الامور بعد الاستقلال ، مع ملابسات هذا التطور المعروفة ، .. ان توظيف كل من كان يحسن القراءة والكتابة ويتوفى على نصيب ما من المعرفة المدرسية ، تحت ضغط « الشاغر » من توظيفه او الاشخاص ، ثم ان سياسة « التكوين تسرع » التي اعتمدناها ، وما نزال نفعل ، للتخفيف من مشكل نقصان الظرف في مختلف القطاعات ، وفي قطاع التعليم بشكل خاص ، أضف الى ذلك غياب المقاييس الموضوعية في اسناد المسؤوليات ... كل ذلك قد ادى الى انحطاط وانحدار خطيرين في مستوى الوظيفة - ادارية كانت او تعليمية - و الى اصواتها بالتجز : بعد المرونة ، وعدم القدرة على الابتكار والابداع ، ومن ثمة العجز عن التكيف مع المعطيات الجديدة . الذي جعل ادارتنا عينا على نفسها ، وعبينا على الدولة ، وعبينا ثقلا ... وثقيلا جدا على المواطنين ..

واذن ، فعلاوة على الامية بمفهومها التقليدي ، والمتقدمة بشكل خطير في صفوف مختلف شرائحنا ، نجد انفسنا نواجه مشكلتين من اخطر المشاكل الاجتماعية - الثقافية ، هما : العودة الى الامية من جهة ، والتجز في الثقافي - الفكري من جهة ثانية . والمشكلتان كلتاهما ، ناتجتان عن اهمالنا لمبدأ اساسى من مبادئ التربية الحديثة ، هو ما يعبر عنه بـ « التربية الدائمة » ، او اعادة التكوين بشكل دوري منظم ومتواصل ، وهو مبدأ تخلو منه تماما آفاق « سياستنا التعليمية » وتطبيقاتها العملية الراهنة . (1)

* * *

لنتنقل الان الى « آفاق سياستنا التعليمية » هذه ، ولننظر اليها من

ان آفاق سياستنا التعليمية لا تضع امام انظارنا سوى توقعات مفجعة ومخيبة بالقياسية للمستقبل : مستقبل الاجيال القادمة ، ومستقبل تطور البلاد ونموها : لقد رأينا قبل كيف ان تعليمينا قد ظل ، طوال السنوات الماضية على استقلال بلادنا لا يضم في احسن الاحوال ، سوى ثلث البالغين سن الدراسة (7 سنوات — 14 سنة) . واليوم تأكيد الدراسات الرسمية لتأكد انه اذا سارت الامور على نفس الوتائر السابقة من « التطور والنمو » ، فان نسبة التلاميذ الذين سيلتحقون بالمدارس في العام الدراسي 1977 — 1978 الى عند نهاية التصميم الخماسي الحالى ، لن تتجاوز ، في احسن الاحوال ، نسبة 43% من مجموع الاطفال الذين سيكونون في سن الدراسة ، وان هذه النسبة لن ترتفع الى حدود 50% لا في سنة 1990 .. وتندول آنواقعي بهذه التوقعات هو ان ما لا يقل عن 55% من الشبان المغاربة الذين سيلتحقون 30 سنة فلقل ، عام 1990 سيكونون اميين ، لم يعرفوا المدرسة قط .. واما الذين ستتجاوز اعمارهم آنذاك 30 سنة فان نسبة الاميين منهم لن تقل عن 70% !

ان الدراسات الرسمية المذكورة تكاد تقطع بأن هذه النتائج ستكون حتمية ، نظرا الى ما يتطلبه تعميم التعليم حاليا ومستقبلا من مبالغ مالية « لن تستطيع ميزانية الدولة تغطيتها بحال من الاحوال .. ». ان هذه الدراسات تؤكد ان تعميم التعليم بنسبة 90% سنة 1990 ، يتطلب :

1 — ميزانية للتسبيير ستبلغ سنة 1990 ما لا يقل عن 2.357 مليون درهم (235 مليار و 700 سنتيم) ، وهو مبلغ من الصعب جدا ، ان لم يكن من المستحيل — كما تقول هذه الدراسات — جعله رهن اشارة وزارة التربية الوطنية ، خصوصا اذا علمنا ان ميزانية التسبيير الخاصة بهذه الوزارة لم تكن تتجاوز 328 مليون درهم سنة 1971 ... ان هذا يعني ان تحقيق تعميم

التعليم بنسبة 90٪ سنة 1990 سينطلب رفع ميزانية التسيير وحدها بأكثر من 200 مليار سنتيم بالنسبة لما كانت عليه عام 1971 (أى ضربها في 7.2 مرات) .

2 — ميزانية للتجهيز (البناءات المدرسية وحدها) ستظل ترتفع كل سنة بمقدار 105 مليون درهم لتصل سنة 1990 إلى ما لا يقل عن 2.000 مليون درهم ، هذا مع العلم ان مجموع نفقات التجهيز الخامسة بوزارة التعليم لم تكن تتجاوز 16 مليون و 32 ألف درهم عام 1971 .

3 — ان الشروع في تعليم التعليم تدريجيا ليصل الى نسبة 90٪ سنة 1990 سيجعل اقسام الشهادة الابتدائية تضم بين جدرانها في العام نفسه (1990) ما لا يقل عن 690.000 تلميذ ، سيطرون بعنف ابواب المدارس الثانوية ، الشيء الذي سينطلب رفع ميزانية التعليم الثانوي بدورها بمبالغ هائلة « لا تطاق » .. اذا ما أردنا قبول نسبة « ملائمة » من هذا الجيش الجرار في الاقسام الثانوية ...

4 — ان جميع هذه التوقعات مبنية على أساس الاحتفاظ لتعليمينا بوضعيته الراهنة على علاتها ... أما اذا أردنا العمل في نفس الوقت على تحسين مستواه ، فإنه سيكون علينا ان نواجه نفقات أخرى تقدر قيمتها بـ 4 مليارات من السنديميات ... أن من جملة المشاكل التي يتحتم حلها ، اذا أردنا الشروع فعلا في تحسين مستوى تعليمينا ، مشكلة نظام التناوب المعمول به حاليا ... وفي هذا الصدد تشير الدراسات الرسمية الى ان حذف نظام التناوب ، في مستوى الحالى ، يتطلب تشديد اقسام وبنيات مدرسية تقدر قيمتها بأكثر من 466 مليون درهم (46 مليار و 600 مليون سنتيم) . وهذا المبلغ يكفى — كما تقول التقارير الرسمية — لتفعيل نفقات البناء المدرسي ، بمستواها الحالى ، لمدة 26 سنة ! . وبعبارة أخرى ان حذف نظام التناوب

الآن ، يتطلب مما أن نتفق حالياً ما سنصرفه على البناءات المدرسية طوال
26 سنة المقبلة . . !!

ويعد ، فهل يحق بعد هذه « الأرقام الدامغة » (؟) أى أمل في تعميم
التعليم وتحسين مستوى . . . ؟ أليس الأمية والجهل ، وبالتالي التخلف
بكلم أبعاده ، مصيرًا محتوما لجيالنا الراهن والمقبلة ؟

لنترك البحث في هذا الموضوع إلى حين ، ولنكتف هنا بالإشارة إلى أن
التقارير الرسمية المذكورة ، تؤكد ، هي نفسها ، أنه إذا كان نمو التعليم
الابتدائي منذ سنة 1956 إلى الآن ، قد أمكن تحديده في إطار الوضعية القائمة ،
فإنه يظهر جليا — الآن — إننا وصلنا الحدود التي لا يمكن تجاوزها ، وأن
نظامنا التعليمي الراهن لا يمكن أن يتحمل تعميم التعليم بالشكل المطلوب . . .

* * *

إذا كان تعميم التعليم يبدو مستحيلا ، في إطار الوضع الحالى ، نظرا
لما يتطلبه من مبالغ مالية هائلة « تتعدد بغير امكانيات الدولة » ، فهل من
الإمكان تحقيق المطامع الوطنية الأخرى : المغربية ، والتعرّيف ، والتوحيد . . .

ظاهريا ، يبدو ذلك ممكنا . . فالحاجة إلى الإطار الاجنبية تلبيها عادة
عدم كفاية الإطار الوطنية المتوافرة لمواجهة النمو السريع للتعليم . . وما دام
تعلّميتنا لا ينمو سريعا ، وما دام تعميم التعليم « مستحيلا » — على الأقل
من الناحية المالية — فإنه من الممكن جدا — وهذا من الناحية النظرية فقط —
تعويض الاجانب بأطر مغربية تستدعي من هنا أو من هناك ، أو يتم تكوينها
سريعا . . . وإذا تحققت المغربية ، أمكن ، وبالتالي ، تحقيق التعرّيف . . ومن
نها تحقيق التوحيد . . فكان العملية ، أذن ، لا تتطلب سوى « العزم » ، والإرادة
الحسنة ، واتخاذ القرارات بجرأة . . . » ، ولا تستلزم غير سنوات معدودات ،

هذا من حيث الظاهر فقط .. اما في الحقيقة والواقع فان الامور على خلاف ذلك ... وهذه بعض الايضاحات :

— لقد شرحنا قبل كيف ان نظامنا التعليمي لم يستطع لحد الان تحقيق اكتفاء الذاتي في المستوى الثانوى والعالى ، وان نسبة الاجانب في الاطر العاملة في مدارسنا الثانوية ومعاهدنا العليا ، قد ظلت منذ الاستقلال الى اليوم تحوم حول 50 % باستمرار . ان نسبة المغربية في المستويات الماضية لم تكن تتبع خطها متصلة ، بل لقد كانت ترتفع وتتحفظ دونما ضابط معين ، لتشكل نسبة وسطية لا تتعدي 50 % .. هذا ما يدخلنا عليه الماضي (2) ، اما الحاضر فليس من بين معطياته ما يشير الى ان الامور ستتحسن ، بل ان كل الدلائل ، تؤكد ان الواقع الراهن سيفرض نفسه على المستقبل ، والى امتد بعيد ، اذا ما بقى نظامنا التعليمي كما هو عليه الان .. ولعله من المفارقات العجيبة ان تكون حاجتنا الى الاطر الاجنبية في السنة الدراسية 73 — 74 اقوى وأشد من حاجتنا اليها في السنوات السابقة ، على الرغم من ان حجم تعليمينا الثانوى قد ظلل هو هو . والسبب هو ان فرنسا لم تتمكن هذه السنة — او انها لا تريد ذلك — من تلبية جميع طلباتنا كما كانت تفعل في السابق ، ولذلك اضطررنا الى الاستنجد بكلنا ثم برومانيا ، فى نفس الوقت الذى عمدنا فيه الى التخفيض من حصص العلوم والرياضيات حتى تتقلب على النقص .. ومع ذلك كله ، فما زالت هناك اقسام عديدة ، في مختلف اتجاهات المغرب بدون أستاذة لمادتي العلوم والرياضيات ... !

هناك اذن حقيقة ثابتة ، وهي ان حاجتنا الى الاطر الاجنبية ستظل قائمة ، سواء عمدنا الى تضييق حجم تعليمينا الثانوى الى ادنى حد ، او عمدا على توسيعه الى اقصى حد .. ! ان المسالة هنا غير مرتبطة تماما بنحو تعليمينا الثانوى والعالى ، بل هي مرتبطة اساسا بـ « سياستنا » في تكوين الاطر ..

ذلك « السياسة » التي تتجاهل — كل التجاهل — ميدان العلوم والرياضيات ... (3) وأنه لم المدهش حقاً أن يلاحظ المرء أنه على الرغم من مرور 18 سنة على استقلال بلادنا ، فإن 99 % من مدرسي العلوم والرياضيات في مدارسنا الثانوية ، من قسم الملاحظة إلى قسم البكالوريا ، هم أجانب ... وهي نسبة يقيس ثابتة منذ الاستقلال ، وستبقى ثابتة في المستقبل القريب والبعيد ... ما دامت « سياستنا » التعليمية الحالية « ثابتة » ... وبإمكان القارئ أن يتصور مدى هول الكلمة إذا عرف أنه حتى ولو أغلقنا جميع المدارس الثانوية الموجودة في المغرب ، واحتفظنا بواحدة منها فقط ، فإن هذه المدرسة الوحيدة ستكون في حاجة إلى أستاذة أجنبى ، لذا ما أردنا أن نحتفظ في برامجها بمادتي العلوم والرياضيات ...

— هذا عن المغربية أما عن التعریب فقد لا يحتاج إلى اقامة الحجة على « استحالته » في الظروف الراهنة ، ما دمنا نفكر بمنطق يربط التعریب باللغة ربطاً علياً ، ما دمنا نجعل المغربية شرطاً ضرورياً لتحقيق التعریب الكامل ... نعم لقد شرعنا فعلاً في تعریب بعض المواد في مدارسنا الثانوية (الفلسفة ، والتاريخ ، والجغرافية) دون انتظار تحقيق المغربية ... ولكن ليس هناك ما يدل على أن هذا التعریب الجزئي هو فعلاً خطوة من خطوات تصميم يستهدف تحقيق التعریب في المرحلة الثانوية في مدة معينة ... أنه في الحقيقة الواقع « تدبير » اضطررنا إليه اضطراراً بسبب مشائنا في « الحصول من فرنسا على العدد الكافي من الأساتذة» (4) ... هذا العدد المطلوب « الذي يتجدد كل سنة ، والذي أزعج فرنسا نفسها أزعاجاً حملها على التساؤل في وجهها : « أين ما كونتموه من الأطر خلال السنوات الطوال الماضية ؟ إننا غير مستعدين لتلبية مطالبكم هذه في المستقبل ، وكل ما نستطيع فعله — وهذا أجدى لكم — هو أن نساعدكم على تكوين الأطر المغربية التي تحتاجون إليها ... أما أن نتولى نحن هذا العمل بالنيابة عنكم ،

نهاً ما لم تعد تسمح لنا به امكانياتنا والتزاماتنا مع الدول « الثامية »
الاخري . !

لقد أصبحت الازدواجية متصلة فينا .. وليست يمد من الضروري
« سقيها » كل يوم .. بل تكتفى رعاية بذورها .. ! تلك هي « المساعدة
التقنية » ، وذلك هو « المنهج الجديد » للاستعمار الجديد ، الذي لا يتردد في
الظهور بالظاهر « الوطني » بدل « الوظيفين » .. ولكن هل الذنب ذنبه هو ؟

ليس من الممكن أذن ، في إطار المغطيات الراهنة ، تحقيق التعرير
حتى في مظهره السطحي هذا (— استبدال لغة بلغة وبقاء المضمون واحدا) ،
مادمنا لم نشرع بعد في اعداد جدي لوسائله ومتطلباته ، مادمنا عاجزين عن
تفطية حاجات مدرسة ثانوية واحدة من الاطر العلمية ، وأيضاً مادامت مختلف
مرافق الحياة العامة في بلادنا تسير باللغة الفرنسية ... ان تعرير التعليم
مرتبط أساسا ، لا بالمغربية فقط ، بل أيضا ، وهذا من الأهمية بمكان ، بتعرير
الحياة العامة : تعرير الادارة العمومية والمعاملات التجارية والاقتصادية ..
الخ ، والا نأين مستشفل هذه الاطر المغربية في حال تعريرها

سيقول بعض المعارضين : كيف نعرب الحياة العامة ونحن لا نتوفر
على الاطر المغربية .. وسيقول آخرون كيف يمكن الحصول على هذه الاطر
المغربية ، والتعليم غير مغرب .. وسيجيب الواقع : ان هنالك بعض الاطر
المغربية لا تجد ما تفعل .. حتى ولو كانت منتمية الى سلك الوظيفة العمومية ..
لان هذه « الوظيفة » غير مغربية .. ! حلقة مفرغة ، لا يمكن حلها بالدورة ان
معها ، والتيه في سرايبيها .. بل يمكن حلها فقط بتجاوزها .. بالغافتها ..
وهذا موضوع سنعود اليه فيما بعد .

— هل يمكن توحيد التعليم بغض النظر عن مغريته وتعريره ؟ نظريا يمكن
ذلك ، اذ ان الامر قد لا يستلزم اكثر من اتخاذ قرار يقضي بضم تلامذة التعليم

الاصلى — وهم لا يتجاوزون حاليا بضعة 2اف — الى مدارس التعليم المصرى، وتنتمى المشكلة .. ولكن هل يمكن ذلك فعلا فى اطار الملابسات الراهنة ؟

لقد تعرض التعليم الاصلى خلال السنوات الماضية (ابتداء من سنة 1964) لبعض الضغط كان يستهدف تضييق الخناق عليه ، حتى يتداعى مع الزمن ، فيتلاشى ويضمحل من تلقاء نفسه (القد وصل فعلا الى نقطة الصفر عام 1971) . لقد كان الشعور السائد ، الى وقت قريب ، هو ان « التعليم الاصلى » يجب ان يمحى من الوجود لانه ينتج « بضاعة » لا يتقبلها السوق .. وبالفعل ظل حملة شهادات هذا النوع من التعليم ، ولسنوات عديدة ، يلاقون صعوبات جمة في الحصول على عمل يضمن لهم بعض القوت وبعض الكرامة .. ولم تحل مشاكل بعضهم الا عند ما تحركوا وأخذوا يهددون « الامن والنظام » ، فحينئذ ، وحينئذ فقط تقرر الحقائق ببعض الوزارات ، على الرغم من عدم حاجتها اليهم .. لقد اتضحت آنذاك ان هذا « التعليم » أصبح يشكل مشكلا حقيقيا .. مشكلا سبزداد تفاقما اذا ما بقيت مدارس التعليم الاصلى على قيد الحياة . ولذلك كان يبدو من « الضروري » تصفيفها .. وواسرع وقت .. أما اليوم فان الاتجاه السائد هو على العكس من ذلك تماما .. ! لقد أصبحت « سياستنا التعليمية » الان تستهدف ، أول ما تستهدف — ظاهريا على الأقل — انعاش هذا النوع من التعليم ، انعاشها يعمل على اطالة عمره لفترة من الزمن .. بل ان هناك من يرى في « السياسة الجديدة » محاولة « جدية » لبعث هذا النوع من التعليم بعثا جديدا ، اصيلا ، يجعل منه في نهاية المطاف « المدرسة الوطنية المغربية » المنشودة .. كل ذلك يتم بطبيعة الحال على حساب التعليم العصرى الذى أصبح الان ، تعليما يكاد يكون غير مرغوب فيه ، لكثره « متابعيه » وعدم جدواه ..

هل يعكس هذا الاتجاه « الجديد » اقتناعا اكيدا ، وبالتالي اختيارا نهائيا ؟

دون ان نبحث عن الاسباب الحقيقة لهذا الاتجاه « الجديد » ودواجهه الخفية والظاهرة ، يمكن ان نسجل هنا انه في مرحلة ما من مراحل تطور « مشكل التعليم الاصلى » ، كان هناك من ينتقد بعنف هذا النوع من التعليم ويعرض على الاستمرار في تزويده بالاطفال والاموال والرجال .. فكان الجواب ، على لسان المسؤول الاول عن التعليم آنذاك ، هو : ان مشكل التعليم الاصلى « مشكل نفسى بالنسبة للمشرفين عليه ، ولذلك فلا مناص من ترضيهم وامدادهم بالمساعدات ... » .

بوسعنا ان نتساءل : هل تمت « تصفية » هذا المشكل النفسي ؟ ام ان « العقدة » أصبحت عامة شاملة ؟

ومهما يكن من امر ، فان « توحيد التعليم » كان وما يزال يعني في اذهان الجميع ، « انشاء المدرسة الوطنية المغربية » . ولكن هل تم يوما تحديد معالم هذه « المدرسة » ، هل حدثت هويتها بدقة ووضوح في يوم من الايام ؟

لقد تم السكوت منذ مدة عن « المدرسة الوطنية المغربية » ، عن خصائصها ومقوماتها . واذا نحن رجعنا الى خطب وزارة التعليم في بداية السنتين وقبلها ، — اما بعد ذلك فقد ظل هؤلاء الوزراء يتمسكون بحكمة « الصمت » — فاننا سنجد ان اوضح ما قيل عن « مدرسة الغد » هو هذه العبارات التي وردت في خطاب احد وزراء التعليم السابقين .. قال : « .. ويتعمّن الاقتئاع بـان مدرسة الغد ، في هذا الوطن العربي الاسلامي ، ستكون مزيجاً منسقاً بين برامج المدرسة القديمة (ويعني بها التعليم الاصلى) والمدرسة المعاصرة (ويعني بها التعليم المعاصر) : فالاولى يتعمّن تكييفها زمانياً بجعلها مسايرة لروح العصر ومقتضياته ، والثانية يتعمّن تكييفها مكتقباً بجعلها متناسقة مع طبيعة وضيقنا الوطني ومقوماتنا الروحية . وان هذا المزج لن يكون عبارة عن خلط بين القديم والجديد ، بل سيكون عبارة عن

تنسيق وانسجام وتعادل بين الثقافة الإسلامية والعلوم المعاصرة ..

التكيف زمانياً ومكانياً .. ! ؟ كيف ؟ هل نحن هنا أمام «نظيرية نسبية» جديدة ، تدمج الزمان في المكان .. . «الزمان الماضي في المكان الحاضر .. . » ؟ «تحقيق الانسجام والتعادل بين الثقافة الإسلامية والعلوم المعاصرة» كيف ؟ ولماذا ؟ هل هناك تعارض أو تناقض بين الثقافة الإسلامية والعلوم المعاصرة .. .

التكيف .. الانسجام .. التعادل .. المزيج المنسق .. الخ .. تلك هي «مقولات» فكر النخبة الذي حلّناه من قبل (5) ، وهي نفس «المفولات» التي ما تزال توجه ، بل تتحكم ، في « سياستنا التعليمية » الراهنة ..

وما دام الأمر كذلك .. أى ما دام « التعليم الأصلى » يعالج من زاوية كونه « مشكلاً نفسياً بالنسبة للمشرفين عليه » ، او من زاوية الضغوط السياسية الظرفية ، وما دام « المنطق السائد » يفهم من توحيد التعليم ضرورة « التكيف زمانياً ومكانياً .. . » فإن « المدرسة المغربية الوطنية » ستظل شعاراً لجوف فارغاً ، شعاراً للاستهلاك والاستغلال .. . شعاراً توقيفياً تطبيقياً ، يحاوّل أن يجمع بين متناقضات ، نجد أساسها الموضوعي لا في « العلوم المعاصرة والثقافة الإسلامية » ، بل في العلاقات الاجتماعية والملابسات السياسية ..

* * *

لعلنا الآن في وضع يمكننا من فهم حقيقة بعث المآذق التي وقع فيها نظامنا التعليمي . مآذق أربعة ادت اليها « سياستنا التعليمية » القائمة على التوفيق والتلتفيف بين « المبادئ الاربعة » ... وهكذا نخرج من هذا التحليل المقتضب لاتفاق « سياستنا التعليمية » الراهنة ، بالتقاطع العقديمة التالية :

— تعليم التعليم — ولو في المرحلة الابتدائية وحدها — « مستحيل » ...

«مستحيل» اليوم ... و «مستحيل» عام 1990 ... ! لانه يتطلب «مآت من المليارات لا تتحملها ميزانية الدولة ... » ، تماما كما كان يبدو «مستحيلا» سنة 1965 ، وهى المسنة التى أعلن فيها «المذهب التعليمى الجديد» ان السير فى سياسة التعميم «سيتطلب بعد عشر سنوات — اي عام 1975 — ميزانية لن تثبت ان تصبح معادلة لضعفى الدخل القومى الاجمالى ... » (!؟) . وقد فسرت بعض الهيئات الوطنية ذلك بأنه «يجب ان تحول الى ضرائب مباشرة وغير مباشرة جميع اجور الموظفين ، وكل اجور العمال فى القطاع الخاص وفي القطاع العام ، وكل ارباح الشركات الصناعية والتجارية ، وكذلك جميع مداخيل الفلاحين كبارا وصغارا ... » حتى يمكن تغطية نفقات التعميم ... ! ان تعميم التعليم — وفق هذا المنطق — يتطلب ان يتحصل المغاربة جميعا الى منتجين لا يستهلكون شيئا ... غير الماء والهواء ... !

— والمغربية القاتمة «مستحيلة» كذلك .. على الاقل فى السنوات القليلة القادمة ... لاننا لا نتوفر حاليا — كما بینا ذلك من قبل — حتى على امكانية مغربية مدرسة ثانوية واحدة ... ! واذا سارت الامور بنفس الشكل الذى سارت عليه من قبل ، فمن المؤكد اننا لن نستطيع تحقيق المغربة سواء بعد عشر سنوات ، او بعد عشرين ... او بعد ثلاثين سنة .. اللهم الا اذا حذفنا التعليم المصرى الحالى ، ورجعنا الى « التعليم الاصلى القديم » ، واقتصرنا على تدريس تراث أسلافنا في العلوم والرياضيات ... بل انه حتى في هذه الحالة لن نجد من يقوم بهذه المهمة ... !

— والتعریف «مستحيل» كذلك ... وهذا راجع الى «استحالة» المغربية من جهة — كما بینا قبل — والى ان تعریف التعليم يتطلب ، من جهة ثانية ، تعریف الحياة العامة بمختلف مرافقها ومستوياتها ... وهذا شيء «مستحيل» التحقیق ما دمنا نربط تعميم التعریف بـ «أعداد ما يکفى من

الاطر المعرفية » ريطا ميكائيلي . ولكن من اين لنا بهذه الاطر المعرفية ... ؟
— و « مستحيل » ، كذلك توحيد التعلم ، في ظل الافق الراهن .
أولا ، لأن قيام « المدرسة الوطنية المغربية » — وهذا هو المقصود من
التوحيد — لا ينافي الا بتعريب التعليم جملة وتفصيلا .. وهذا « حلم » بعيد
المنال كما رأينا في الفقرة السابقة ، وأيضا لأن قيام هذه « المدرسة » —
بالمفهوم السادس — يتطلب حل « مشكل ننفسية » و تحقيق الاستسلام بين
« الزمان الماضي » و « المكان الحاضر » ... قلب المكان زماننا . والزمان
مكانا ، وتحويل الماضي الى حاضر ، والمستقبل الى ماض ، الى آخر هذه
الالغاز التي تتجوّل بها « مشكلة » التوفيق بين « الاصالة والمعاصرة » ، هذه
المشكلة التي تستحوذ استحواذا على « فكر ثبتنا » فكرها التوفيقى ،
التلفيقي ، الذي لا يعرف بعد ماذا يريد .. ولا الى اين يتجه ... !

* * *

مازق أربعة ، راقت نظمتنا التعليمي منذ الاستقلال الى اليوم ، فجعلته
يعيش في « ازمة دائمة » ... ازمة اسس ، ازمة بنية ، ازمة اهداف ..

وإذا كان التعليم نظاما — او نسقا — تتخد فيه الاجراء معاناتها من الكل
الذى تنتوى اليه : (التعيم والتوحيد والمغربة والتعريب لا يمكن فصل بعضها
عن بعض ، بل كل منها يتوقف على الآخر ويحدده) فلن هذا النظام — او
النسق — هو نفسه جزء من كل ، عنصر من عناصر البنية العامة ، الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية والثقافية ، التي تؤطر الوضع العام في بلادنا ...
ولذلك كانت مازق نظمتنا التعليمي وازمانه ، تحرك عناصر البنية العامة كلها ،
كما ان اي عنصر يتحرك في هذه البنية العامة ، يحرك بدوره تلك المازق
والازمات .

من هنا يجب ان ننظر الى مختلف انواع الاضطرابات التي شهدتها

القطاع التعليمى فى بلادنا منذ الاستقلال الى اليوم .. انها اضطرابات لا ترجع لا الى « زيفان الطلاب » ولا الى « تحريض المحرضين » ، بل انها اضطرابات تعكس قلقا متزايدا .. قلقا في البنية .. وقلق في النفوس ..

ان مشكلة التعليم في بلادنا هي اذن مشكلة حاضر ومستقبل ... وليس تقليا التعميم والتوجيد والمغربية والتعريب ، كما حللناها قبل ، سوى قطع من الفلين « الفرشى » تتقاذفها امواج الازمة العامة : ازمة البنية ، ازمة الاختيارات .

لقد ورثنا من عهد الحماية نظاما تعليميا خططت له سلطات الاحتلال ليخدم حاجاتها وأهدافها الاقتصادية والسياسية والثقافية ... وورثنا من عهد الاحتياط بقایا تعليم وطني ركود الاوضاع العامة ، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، فجمد بجمودها ، وانحط باحطاطها .. ونحن حينما نربط اليوم سياستنا التعليمية بهدف التوفيق بين هذين النظارتين التعليميين ، بين « مدرسة » ولی زمامها ، و « مدرسة » لم يعد لها مکانها ، ایما نتجاهن حاضرنا ومتطلبات غدنا ، تحت وطأة البنية الاقتصادية والثقافية الاستعمارية التي تعيق تقدمنا ، وتتأثير البنية الاجتماعية والفكرية ، الاقطاعية المختلفة ، التي تكبل انطلاقتنا ، وتشوه علينا رؤانا .

لقد أشرنا قبل قليل الى ان التقارير الرسمية اثبتت ، بالارقام ، عام 1965 ، استحالة السير وفق خطة تستهدف تعميم التعليم ، لأن ذلك في نظرها يتطلب ميزانية لن تثبت أن تصبح بعد عشر سنوات (اي عام 1975) معاذلة لضعف الدخل القومي الاجمالي ! ونفس التقارير عادت لثبت عام 1970 استحالة تعميم التعليم بعد عشرين سنة (1990) لأن ذلك يتطلب مضاعفة ميزانية التعليم سبع مرات .. بل اكثر .. وليس هناك من شك ان نفس هذه التقارير ستثبت عام 2000 ، - اذا اتيحت لها الفرصة - استحالة تعميم

التعليم بعد أربعين أو خمسين سنة من ذلك التاريخ ..
ان هذه التقديرات صحيحة كارقام — لأن الأرقام حيادية كما يقال —
ومن مقدماتها فاسدة ، فكانت نتائجها فاسدة كذلك .

لقد توصلت هذه التقارير الرسمية الى النتيجة التالية ، وهي ان تعليم
التعليم مساحيل مائيا ، على الاقل ، في إطار الوضع الحالى . ولكنها بدلًا
من أن تستخلص النتيجة المحتومة ، وهي أن هذا الوضع يجب أن يتغير ،
وقفت عند حدود هذا الوضع نفسه ، « الحدود التي لا يمكن تجاوزها » !

لماذا ؟

لأنها انطلقت في تقديراتها من معطيات الوضع القائم نفسه ، من البنية
تشبه الاستعمارية وشبه الاقطاعية ، من الاساليب الرأسمالية المختلفة ، من
« الانابيب المفتوحة » ، والوصاية المركزية ، والبيروقراطية المتعفنة ...
فالنهاية التي نتجة فاسدة ، تعكس في آن واحد : فساد المقدمات ، وخطأ
التفكير وخطأ الرؤى .

لقد وصلنا فعلا « الحدود التي لا يمكن تجاوزها » ، ولم يعد في امكاننا
ان نؤجل الاختيار :

— فلما ان نسجن أنفسنا في إطار هذه الحدود ، وهي لم تعد بعد قادرة
على « تطوير » الوضع وتطوراته المحتومة ..

— وأما ان نعمل على تغيير الوضع نفسه تغييرًا جذرًا ... تغييرًا
يجب أن يبدأ بتغيير رؤانا وطرائق تفكيرنا .
من هنا يجب أن نبدأ ..

ان « الاستمرار » لم يعد ممكنا .

المهـامـش :

- (1) صحيح إننا نسمع من حين لآخر عن تدشين « تدوّات للتكوين » أو « مراكز » لتنفس المرض .
وسواء كانت هذه « التدوّات » و « المراكز » بمساهمة الهيئات الثقافية الدولية الشائعة
لليونسكو أو بدون مساهمتها ، فإن الحقيقة المرة هي أن معظم الذين ينتدبون للعمل فيها
ككتّاب (بالكسر) هم أنفسهم في حاجة إلى تكوين ... إن المسؤوليات في هذه المراكز — على
قلتها — تُسند ، في الغالب ، لا إلى المختصين ... بل إلى « الشخصيات الشائكة » ، أو إلى
الأشخاص « المتعبيين » (بالكسر والفتح معاً) .
- (2) انظر تفصيل ذلك في الفصل السابق .
- (3) أنشئت مؤخراً مراكز لتكوين أستاذة السلك الأول في مختلف المواد ... ولكن هذه المراكز
ـ زالت قليلة وضئيلة وليس من المنتظر أن تحل المشكلة في أمد قريب أو بعيد ، إذا ظلت
الامور كما هي عليه الان .
- (4) مع العلم أنه كان بالإمكان تعريب هذه المواد منذ سنوات ... ولو عربت هذه المواد قبل
ست سنوات مثلاً لما كان هناك نقص أكثر من النقص القائم الان ، ولا توضّح أشد من التوضّي
السائد الان ...
- (5) انظر الفصل الثالث .